الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رسالة وزارة العمل :

تهدف وزارة العمل إلى:

- التخطيط للموارد البشرية ، ورعاية القوى العاملة وتنظيم استخدامها في الداخل والخارج، ورفع كفايتها الانتاجية
- تحقيق العمالة الكاملة المنتجة كوسيلة وغاية لمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم الوزارة على تحقيق رسالتها وغايتها من خلال التركيز على المحاور الاتية :

- محور التشغيل
- محور التدريب المهني
- محور رعاية وحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة
- محور ضمان سلامة وصحة العمال وتوفير بيئة عمل آمنه
- محور الحفاظ على حقوق العمال ورعاية مصالحهم
- محور : الامتثال لمعايير العمل الدولية
- محور المنظمات النقابية العمالية
- محور الاهتمام بالفئات الأولى بالرعاية :-
- محور الرقمنة والتطوير التكنولوجي والتحول الرقمي
- مساندة المنشآت المتعثرة من خلال صندوق اعانات الطوارئ للعمال
- محور التشريعات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الأول : النهوض بمستويات التشغيل: أولاً : خفض معدل البطالة

انخفض مؤشر البطالة من 13.3 ٪ 7 ٪ خلال الربع الثاني من عام 2023 بجهود الوزارة والوزارات والجهات الوطنية الشريكة وكان من أهم أسباب خفض معدلات البطالة:

- المشروعات القومية التي أطلقها رئيس الجمهورية مثل العاصمة الادارية الجديدة ، محور قناة السويس ، مدينة العلمين ،وغيرها
- العمل على إستهداف المهارات وتنميتها وفقا لاحتياجات سوق العمل.
- المشروعات القومية التي أطلقها رئيس الجمهورية مثل العاصمة الادارية الجديدة ، محور قناة السويس ، مدينة العالمين ، وغيرها

ثانيا : زيادة معدلات تشغيل الشباب

نجحت الوزارة في توفير ما يجاوز سبعة ملايين فرصة عمل في الداخ عام 2014 إلى ل والخارج:

- في مجال التشغيل بالداخل :تشغيل 3,418,970 عامل
- وفي التشغيل بالخارج: تشغيل 3,848,140 عامل

وتعتبر أهم أدوات الوزارة في التشغيل:

1- النشرة القومية الدورية التي تطلقها الوزارة

2- مكاتب التشغيل وملتقيات التوظيف بالمحافظات

3- وشركات إلحاق العمالة المصرية التي تشرف عليها الوزارة والمرخص لها بممارسة النشاط.

4- مكاتب التمثيل العمالي: تمكنت مكاتب التمثيل العمالي " 9 مكاتب " بالخارج من إسترداد مستحقات للعمالة المصرية (كانت محل نزاع).. تجاوزت المليار وتسعمائة وستة وثلاثين مليون جنيه مصري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً :إنشاء وحدة خدمات العمالة المصرية بالخارج

أنشأت الوزارة وحدة لتقديم خدمات العمالة المصرية المرشحة للعمل بالخارج لتسهيل إجراءات السفر ومراجعة الأوراق واعتماد العقود بعد أن كانوا يعانون من صعوبة الإجراءات والتزاحم على أبواب الوزارة، حيث أصبحت الوحدة تقدم خدماتها الكترونيا للعمالة المرشحة للسفر .

قبل إنشاء الوحدة

بعد إنشاء الوحدة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً :إنشاء وحدة التوجيه ما قبل المغادرة

قامت الوزارة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية بإنشاء وحدة مركزية لتوجيه العمالة المرشحة للعمل بالخارج قبل المغادرة وذلك على تعريفهم بقوانين العمل في الدول المضيفة وحقوقهم وواجباتهم وثقافة الدولة وآلية التواصل مع مكاتب التمثيل العمالي والقنصليات والسفارات المصرية بالخارج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامساً : تطوير مكاتب التشغيل وتحديث أليات عملها :

الإنتهاء من تطوير (130) مكتب تشغيل وربطهم إلكترونياً بالمديريات التابعة لها وبالوزارة من إجمالي (300) مكتب تشغيل منتشرة على مستوى محافظات مصر.

الإنتهاء من تأهيل وتدريب مسئولي التشغيل بالوزارة والمديريات على آليات جديدة لتوفير فرص العمل، وتوجيه الشباب وإرشادهم للحصول على وظائف تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم .

سادساً : إحكام الرقابة والإشراف على شركات التشغيل:

الترخيص لعدد (251) شركة لمزاولة نشاط إلحاق العمالة المصرية بالعمل في الخارج كما تم تجديد ترخيص عدد (1231) شركة أخرى

إلغاء ترخيص عدد(112) شركة إلحاق عمالة وذلك لمخالفتها أحكام القانون

ليصبح أجمالي عدد الشركات المرخصة 1482 شركة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سابعاً : مجال معلومات سوق العمل :

- إنشاء عدد (5) مراصد لسوق العمل لرصد معلومات سوق العمل واعداد تقارير بشأنها، وتحليلها والخروج بنتائج وتوصيات للعمل على إدراجها ضمن الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة
- لدعم سوق العمل بما يحتاج إليه من وظائف، أو تأهيل الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة المطلوبة،
- وجارى إطلاق عدد (8) مراصد جديدة لرصد معلومات سوق العمل بمحافظات الصعيد .

ثامناً: المنصة الوطنية لسوق العمل

- الإنتهاء من إعداد البنية التكنولوجية لإطلاق المنصة الإلكترونية لسوق العمل لتنظيم عمليات العرض والطلب على العمالة المصرية بسوق العمل في الداخل و الخارج
- جاري حاليا إعداد المنصة في شكلها النهائي وإتاحة التقارير اللازمة لها وقد تم الانتهاء المرحلة الأولى لها تمهيداً لاطلاقها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تاسعاً: الإستراتيجية الوطنية للتشغيل

الإستعدادات جارية لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية و الوزارات والجهات المعنية بالدولة

بهدف رسم سياسة عامة للتشغيل في مصر تحقق التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد وبين خلق فرص العمل

وتستهدف زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة وانشاء اليات مستدامة لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

واستهداف تنمية المهارات اللازمة لشغل الوظائف الحالية والمستقبلة

ودمج العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي وسد الفجوات والاختلالات في سوق العمل.

عاشراً : رؤية وطنية متكاملة لاستشراف وظائف المستقبل

تنفيذا لتكليفات السيد الرئيس بشأن الاستعداد لوظائف المستقبل وتحديد المهن المطلوبة في سوق العمل مستقبلا والمهارات اللازمة لها تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولى لرؤية مصرية وطنية لوظائف المستقبل تماشياً مع التطورات التكنولوجية الحديثة ، واستجابة لتداعيات الثورة الهائلة التي يشهدها العالم في الذكاء الاصطناعي وجاري موافاة الجهات الشريكة ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال بهذه المسودة لمناقشتها تمهيدا لإعداد الاستراتيجية النهائية لوظائف المستقبل .

إبرام العديد من البرتوكولات مع "وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات " وشركة سيسكو وشركة هواوي وذلك للتدريب عن بُعد مع وضع الخطط التنفيذية للبرامج التدريبية وتدريب المدربين على وظائف المستقبل.

تحديث التصنيف المهني المصري 2017 لمواكبة أهم المتغيرات في سوق العمل وذلك بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإعداد الأكواد المصرية للمهن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثاني: :التدريب المهنى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولاً : تنمية مهارات الشباب ، والنهوض بمنظومة التدريب المهني.

تقوم الوزارة بالعمل على تنمية مهارات الشباب من خلال ثلاث أدوات رئيسية وهي :

مراكز التدريب التابعة للوزارة في كافة محافظات الجمهورية تحت إدارة وإشراف مديريات العمل.

وحدات التدريب المتنقلة والمنتشرة في القرى والنجوع ، والمجهزة وفقاً لأحدث التقنيات .

مشاركة القطاع الخاص (الشركات العالمية و مراكز التدريب المرخصة) لتنفيذ برامج تدريبية مشتركة، والترخيص لمراكز التدريب الخاصة على مستوى الجمهورية لممارسة نشاط التدريب واعتماد البرامج التدريبية والمناهج،

ثانياً : تطوير مراكز التدريب المهني بجميع المحافظات

إنشاء (15) مركز ووحدة تدريب جديدة بمحافظات مختلفة للتدريب على مهن حديثة يحتاجها سوق العمل ، وذلك بتكلفة مالية تقدر بمبلغ 97,513,103 جنيه.

الانتهاء من تطوير وتحديث ورفع كفاءة (34) وحدة تدريب متنقلة وتم إطلاق 27 وحدة منهم، في قري ونجوع 27 محافظة وذلك بتكلفة مالية بلغت 54 مليون جنيه.

إعداد وتطوير المناهج التدريبية بما يتواكب مع التكنولوجيا الحديثة بإجمالي 36 منهج تدريبي، وذلك عن طريق المتخصصين في مجالي التعليم الفني و الصناعي .

تطوير العمل داخل وحدات التدريب المتنقلة بحيث تقوم بعقد ثلاث دورات تدريبية شهريا في كل قرية مستهدفة في مبادرة "حياة كريمة" ، وتستمر لمدة ثلاثة أشهر بمعدل دورة تدريبية في كل مهنة كل شهر،

تكريم المتفوقين الثلاثة الأوائل في كل دورة تدريبية بمنحهم ماكينة خياطة وحقيبة معدات للسباكة والكهرباء كنوع من أنواع التشجيع لهم،

تمكين المتدرب من القدرة على البدء في مشروعه الخاص ليدر عليه دخلًا جديدًا، بما يسهم في توفير "حياة كريمة" للمواطنين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلغ إجمالي عدد مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل (75) مركز:

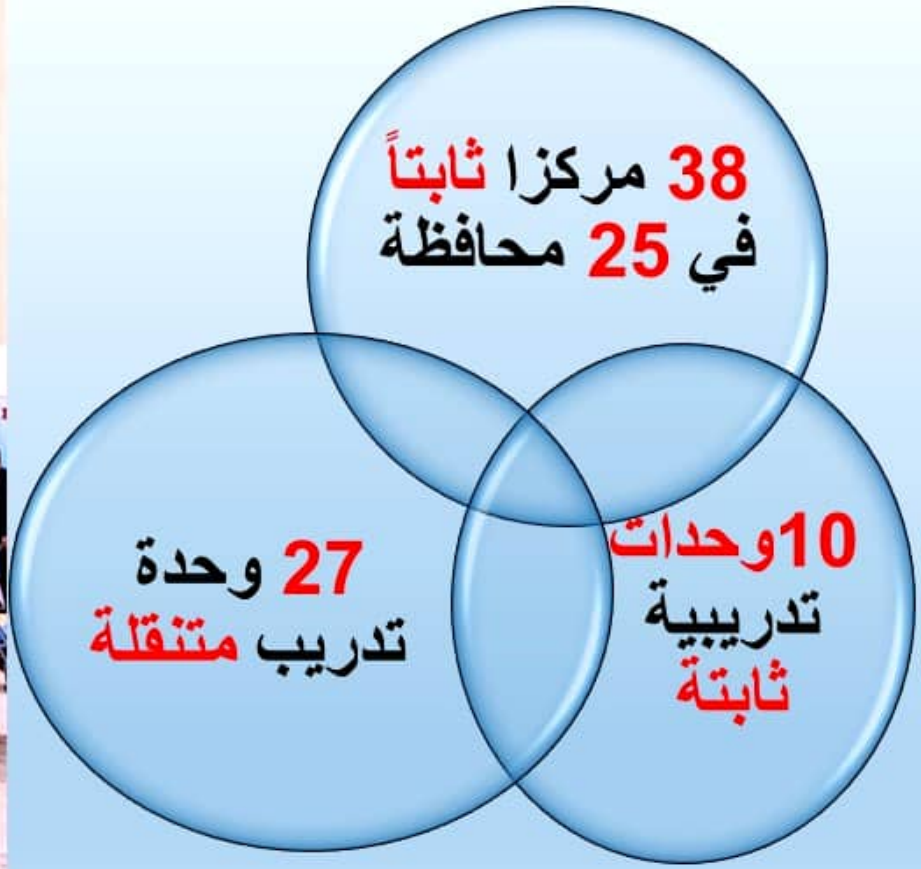

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراكز التدريب والوحدات المتنقلة قبل وبعد التطوير

الوحدات المتنقلة قبل التطوير

الوحدات المتنقلة بعد التطوير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: مخرجات التدريب المهني

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً : ربط مخرجات التعليم والتدريب بإحتياجات سوق العمل

تحقيقا للتكامل بين وزارات وجهات الدولة المختصة تقوم الوزارة بالتنسيق مع **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** وإتحاد الصناعات المصرية لتطوير عدد 23 مدرسة فنية.
ويستهدف التطوير البنية التحتية وقاعات التدريب والمعامل والورش والبرامج التدريبية والمناهج.

التعاون مع **وزارة قطاع الأعمال العام** لتنمية مهارات العاملين بالشركات التابعة لها ورفع قدراتهم المهنية بما يتماشى مع التطوير الذي يقوم به قطاع الأعمال العام، ويشمل التطوير مراكز التدريب التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام

التعاون مع **مبادرة "إبدأ"** لتطوير عدد من مراكز التدريب المهني والمدارس الفنية التابعة لوزارة العمل والتجارة والصناعة والتربية والتعليم والتعليم الفني، وذلك من خلال إستهداف بعض المدارس والمراكز كنموذج يحتذى به في التطوير وبمشاركة من القطاع الخاص.

خامساً : تأهيل عمالة مصرية ماهرة لسوق العمل بالخارج

توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة ومعهد السالزيان " دون بوسكو " الإيطالي بالقاهرة

يهدف إلى :

- تدريب مدربي وزارة العمل .
- تدريب الشباب من الجنسين على المهن المطلوبة بسوق العمل الأوروبي
- التعاون الفني مع الوزارة لتطوير مراكز التدريب التابعة لها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادساً : تطوير شهادات قياس مستوى المهارة

:

تم تطوير منظومة قياس مستوى المهارة بإنشاء وحدة طباعة مركزية بديوان عام الوزارة ليتم ميكنة وطباعة شهادات قياس مستوى المهارة بعلامة مائية وذلك تمهيدا لإطلاق الخدمة على منصة "مصر الرقمية " لتبسيط الإجراءات على العمال وسرعة حصولهم على الخدمة.

تصدر الوزارة " شهادة قياس مستوى المهارة " للعاملين ليتمكنوا من الحصول على فرصة عمل بالداخل أو الخارج، و استخراج ترخيص مزاولة الحرفة أو الترقي في مساره الوظيفي وذلك بمعدل نصف مليون شهادة سنويا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثالث: رعاية وحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رعاية وحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة

منذ صدور قانون العمل في عام 2003 وتقوم الوزار بحماية ورعاية وتشغيل العمالة غير المنتظمة :

تنص المادة 26 من قانون العمل على أن تتولى الوزارة المختصة رسم السياسة العامة ومتابعة تشغيل العمالة غير المنتظمة ،وعلى الأخص عمال المقاولات ،والزراعة الموسميين ،والمناجم والمحاجر ،وعمال البحر

بلغت أعداد المسجلين في قاعدة بيانات الوزارة 1.156562 ،عاملاً غير منتظم

تضمن مشروع قانون العمل الجديد مواداً لتحويل الحسابات إلى صندوق لضمان حوكمة أعماله وإستثمار أمواله وتعظيم أوجه الصرف على العمالة غير المنتظمة

تحديث اللوائح المالية والإدارية لتشغيل العمالة غير المنتظمة وتصنيف فئاتهم ومنها (عمال المقاولات، والعمالة الزراعية الموسمية - عمال البحر - عمال المناجم والمحاجر

زادت الإيرادات السنوية المحصلة لحسابات الرعاية الاجتماعية و الصحية للعمالة غير المنتظمة بمديريات العمل من 125 مليون جنيه في عام 2014 إلى 3،7 مليار جنيه خلال العام الأخير 2023 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أوجه الرعاية للعمالة غير المنتظمة

بلغت تكلفة الرعاية الصحية للعمالة غير المنتظمة مبلغ إجمالي يقارب 15 مليون جنيه

بلغت تكلفة الرعاية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة
مبلغ إجمالي يقارب
633 مليون جنيه .

10 مليون جنيه و470 ألف و 670 جنيه تعويضات وثائق التأمين للعمالة غير المنتظمة لعدد (93,988) وثيقة تأمين و أجمالي وثائق التامين للعمالة غير المنتظمة (253,718) وثيقة تأمين .

قامت الوزارة بتسليم شيكات لتعويضات العاملين بمبلغ (11 مليوناً و 770 ألفاً و 670 جنيهاً) استفاد منها عدد (105) أسرة من ذوى العمالة غير المنتظمة ، تُعطي الوثيقة حالات الوفاة بحادث بمبلغ تعويضي للورثة الشرعيين (200 الف جنيه) وفي حالة اصابة العامل المؤمن عليه بعجز كلي أو جزئي يستحق مبلغ تعويضي يعادل نسبة العجز.

إستخراج 48,889 شهادة أمان للعمالة غير المنتظمة بتكلفة مالية بلغت 24,444,500 جنيه .

حصر عدد (51,383) عامل غير منتظم في مدينة العلمين ، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة بحر البقر في بورسعيد .

حصر عدد 22 ألف صياد في خمس محافظات مختلفة وتم استخراج عدد 22 ألف بوليصة تأمين لهؤلاء الصيادين بقيمة مليون و ثلاثمائة وعشرين الف جنيه .

صرف (4,586) مليار منهم مبلغ 1,400 مليار جنيه من حسابات الرعاية الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة ، ومبلغ 3.186 مليار جنيه من موازنة ديوان عام وزارة العمل بتعزيز من وزارة المالية ، وذلك تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن منح مبلغ خمسمائة جنيه شهرياً للعاملين الذين تضرروا من أثار كورونا.

وإستخراج بطاقة الرقم القومي لهم مدون بها المهنة الحقيقية للعمالة ، ومنحهم شهادة قياس مستوى المهارة ، وتراخيص مزاولة الحرفة مجاناً لتشجيعهم على الدخول في قاعدة البيانات .

وتنفيذاً لتكليفات السيد رئيس الجمهورية ، جارى التنسيق مع البنوك و الجهات ذات الصلة لإصدار وثيقة جديدة من شهادة أمان السابق إصدارها عام 2017 ، لتغطية التأمين على الحياة واصابات العمل للعمالة غير المنتظمة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الرابع : الحفاظ على حقوق العمال ورعاية مصالحهم

تعمل الوزارة على إنفاذ القانون من خلال العديد من الآليات أهمها :

التفتيش على أماكن العمل : وترتكز رسالة تفتيش العمل في المقام الأول على توعية و ارشاد طرفي الانتاج الي كيفية تطبيق أحكام القانون بما يحقق الاستقرار في علاقات العمل ويكفل الحماية اللازمة للعمال و أصحاب العمل لذلك يقوم المفتش في أغلب المخالفات بتوضيح المخالفة ومنح المنشأة مهلة لتوفيق أوضاعها.

تطوير منظومة التفتيش من خلال :
1- حوسبة عدد
(100) مكتب من مكاتب التفتيش
2- إعداد " قوائم مراجعة " لكافة الأحكام التي يجب أن تكون تحت نظر مفتش العمل وصاحب العمل على السواء.
3- تدريب المفتشين على استخدام أجهزة التابلت وقوائم المراجعة .

تنظيم حملات تفتيش على المنشآت على نحو ما يلي :
- التفتيش على 1,169,152 منشأة للتأكد من التزامها بأحكام قوانين العمل والطفل والقوانين ذات الصلة .
- عدد (75,291) حملة تفتيشية للتأكد من الالتزام بأحكام قانون العمل
- توعية طرفي علاقات العمل تم تنظيم (40,328) ندوة توعية لتوعية للعمال وأصحاب الاعمال بحقوقهم والتزاماتهم بقانون العمل استفاد منها (441,584) عامل وصاحب عمل .

التسوية الودية للشكاوى العمالية:

- تسوية 2,520 شكوى جماعية من إجمالي 4,117 شكوى تلقتها الوزارة ، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال الشكاوى التي لم يتم تسويتها .
- تلقت الوزارة 93,604 شكوى فردية ، وتسوية ما يقارب 70% منها وإحالة الباقي للمحاكم العمالية المختصة بناء على طلب الشاكين بعد تعذر تسويتها وديا .
- توقيع 507 اتفاقية عمل جماعية استفاد منها 18,368,835 عاملاً
- تسوية 407 حالة احتجاج عمالي علي مستوي محافظات الجمهورية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الخامس :ضمان سلامة وصحة العمال وتوفير بيئة عمل آمنه

أولا: نظام التفتيش الالكتروني :

إعداد نظام تفتيش إلكتروني لنشاط السلامة والصحة المهنية بحوسبة 118 مكتب وجاري حوسبة كافة مكاتب السلامة والصحة المهنية على مستوى الجمهورية والتي يبلغ عددها 160 مكتب.

لنشر الوعي والثقافة العامة للسلامة والصحة المهنية إعداد وتنفيذ بعض الأفلام ، والأعمال الفنية للتوعية بالسلامة والصحة المهنية ونشرها على الوسائط الإعلامية المتنوعة .

ثانياً : التوعية لنشر ثقافة السلامة والصحة المهنية

تنظيم 11 ندوات توعية بالجامعات المختلفة استفاد منهم ما يقرب من 8000 طالب وطالبة ، وعدد 28 ورشة عمل استفاد منهم ما يقرب من 840 عامل وعاملة ببعض شركات القطاع العام .

تنظيم 46 ملتقى متنوع للسلامة والصحة المهنية للتوعية بأحكام السلامة، شارك فيها 401 منشاة بحضور 3905 عامل وعاملة

تنظيم 1479 ندوة توعية بموضوعات مختلفة تخص السلامة والصحة المهنية للتوعية بمخاطر بيئة العمل استفاد منها 23 ألفاً و 183 عاملاً .

أسابيع السلامة والصحة المهنية: تهدف إلى إجراء مسابقات بين المنشآت الصناعية لتحديد مدى استيفاء المنشآت لاشتراطات السلامة والصحة المهنية بها ومدى الالتزام بقوانين والقرارات المنفذة للسلامة والصحة المهنية حيث تم تنفيذ عدد (22) أسبوعا للسلامة والصحة المهنية للتوعية بمخاطر بيئة العمل استفاد منها (14 ألاف و633 عاملا).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً: إحكام الرقابة والتفتيش على المنشآت للتحقق من تطبيق أحكام القانون في مجال السلامة والصحة المهنية

- اتخاذ الإجراءات القانونية حيال بعض هذه المنشآت بتحرير محاضر بلغت 464,754 محضر.
- التفتيش الدوري على 359,610 منشأة.
- البحث والتحقيق في 1185 مرض مهني على مستوى الجمهورية .
- إجراء (43,830) قياس مخاطر بيئة عمل بالمنشآت .
- البحث والتحقيق في 2318 حادث جسيم على مستوى الجمهورية .

في مجال التدريب على السلامة والصحة المهنية قام المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل على تنفيذ ما يلي :

- تقديم (1607) خدمة ميدانية واستشارة فنية للمنشآت.
- تنظيم (5914) دورة تدريبية استفادة منها (124334) مستفيد.
- إعداد ونشر (25) بحث في مجالات السلامة والصحة المهنية المختلفة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور السادس : الامتثال لمعايير العمل الدولية :

إصدار التشريعات العمالية بما يتماشى مع معايير العمل الدولية والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر .

وافق مجلس النواب على تصديق جمهورية مصر العربية على اتفاقية العمل البحري وجاري تنفيذ مراسم التصديق

تلتزم مصر بالتقارير الدورية عن الاتفاقيات التي صدقت عليها وتقدم وفقاً لأفضل الممارسات في المواعيد المقررة لها.

تنويع التعامل مع منظمة العمل الدولية من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التنموية المشتركة منها :

مشروع تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية في الصناعات التصديرية

مشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساته في مصر (الحوار الإجتماعي – الحريات النقابية)

مشروع برنامج العمل الأفضل

عدد (3) مشروعات العمل اللائق للمرأة في مصر

عدد (3) مشروعات في تشغيل الشباب وتوفير فرص العمل

مشروع القضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد

مشروع النهوض بالعمل اللائق في شمال إفريقيا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور السابع : المنظمات النقابية العمالية :

- إصدار قانون جديد للمنظمات النقابية العمالية.
- إصدار دليل إجراءات موحد لتسهيل تأسيس المنظمات النقابية العمالية .
- تشكيل لجنة دائمة لتقديم الدعم الفني اللازم للمنظمات النقابية العمالية وتذليل العقبات التي تواجهها .
- توفيق أوضاع ما يقارب 2,230 منظمة نقابية عمالية خلال عام 2018 .
- إجراء انتخابات لما يزيد عدد(1,873) منظمة نقابية لدورتي 2018 /2022 - 2022/2026 ، منهم أسفرت عن فوز 18,000 عضو مجلس إدارة للمنظمات النقابية المختلفة للدورة الواحدة ، وتأسيس ما يزيد عن 100 منظمة نقابية جديدة ، وإجراء انتخابات تكميلية لعدد من المنظمات النقابية في بعض المنشآت .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثامن : الاهتمام بالفئات الأولى بالرعاية :-

أولاً: إطلاق الخطة الوطنية لمكافحة أسوء أشكال عمل الأطفال 2018-2025

أطلقت الوزارة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية خطة عمل وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة للإسهام الفعال في القضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2025 يستفيد منها كافة الأطفال (فتيان / فتيات) دون سن الـ 18 عام .

تُقدر إجمالي تكلفة تنفيذها (548,555,997 دولار أمريكي) وسيتم التمويل من خلال الموازنة الوطنية للحكومة والشركاء الدوليين والفنيين والقطاع الخاص.

وترتكز الخطة على عدة قضايا رئيسية أهمها منع عمل الأطفال من خلال بناء القدرات الفنية للجهات المعنية، وتعزيز التعليم الفني والتدريب والتدرج المهني لمكافحة عمل الأطفال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً: سد الفجوة بين الجنسين في مجال العمل وإدماج المرأة في سوق العمل :-

إنشاء وحدة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة برئاسة وزير العمل، وإنشاء عدد (27) وحدة فرعية بمديريات العمل بالمحافظات.

إصدار دليل التفتيش المستجيب للنوع الاجتماعي ليسترشد به مفتش العمل أثناء عملية التفتيش على المنشآت .

عقد (17) ورشة تدريبية لتدريب مفتشى العمل والسلامة والتشغيل على مفاهيم المساواة بين الجنسين و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، ودليل التفتيش المراعي للنوع الاجتماعي

إصدار قرارين وزاريين لإعادة تنظيم تشغيل النساء ليلاً و إلغاء القيود الواردة على عدد من المهن و الذى حظى بإشادة منظمة الأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية و المجلس القومي للمرأة و العديد من المنظمات الوطنية و الدولية .

إطلاق الخطة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العمل (2022- 2027) في إبريل 2022 والتي تم إعدادها من خلال لجنة ضمت ممثلين عن كافة الجهات المعنية ومنظمة العمل الدولية والجهات المعنية ذات الصلة ، والتي تهدف إلى خلق إطار داعم وممكن للمرأة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سد الفجوة بين الجنسين في مجال العمل وإدماج المرأة في سوق العمل :-

إعداد دراسة لتحليل الفجوة بشأن الاتفاقية رقم (190) والخاصة بالعنف والتحرش في عالم العمل لتحليل التشريعات الوطنية المتصلة بالعنف والتحرش ومقترحات لتطوير المنظومة التشريعية بناء على بنود الاتفاقية .

تعميم مدونة خاصة بالعنف والتحرش في مكان العمل ليسترشد بها الشركات في وضع سياسة العنف والتحرش داخل المنشأة.

عقد عدد من ورش العمل قبل إجراء الانتخابات العمالية لتشجيع المرأة العاملة على خوض الانتخابات وتعريفها بأهم الإجراءات في هذا الشأن.

إطلاق مشروع النهوض بالمرأة و تنمية مهاراتها والذي يستهدف تنمية مهارات المرأة الريفية والبدوية، وأسفر ذلك عن تدريب (49,611 فتاة وسيدة) على مهن متعددة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: تشغيل و تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم أوجه الدعم اللازم لهم فيما يتعلق بمجالات عمل الوزارة

تم إنشاء وحدة مركزية لتدريب وتشغيل الأشخاص ذوى الإعاقة برئاسة السيد الوزير وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية .

قامت الوزارة بتشغيل عدد (29784) من الأشخاص ذوي الإعاقة.

قامت الوزارة بإطلاق مبادرة "مصر بكم أجمل" لتدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك على مرحلتين في ستة محافظات استفاد منها ما يقارب ألف متدرب كما حصل عدد (622) شخص على فرصة عمل .

تنظيم عدد 270 مشروع خاص للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن برامج ريادة الأعمال.

بروتوكول تعاون بين وزارة العمل ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التضامن الاجتماعي بشأن تفعيل واستدامة الشبكة القومية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنصة الإلكترونية للتوظيف والتأهيل

حصر المنشأت الخاضعة لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتعيين نسبة الـ 5% المقررة قانوناً

تنظيم عدد من ملتقيات التوظيف لذوي الإعاقة لتوفير فرص عمل لائقة تتناسب معهم

تنمية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لنوع الإعاقة ودرجتها وترشيحهم

قامت الوزارة من خلال إدارات تفتيش العمل بالمديريات بتنفيذ عدد (3,924) حملة توعية تنشيطية لتفعيل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة .

يتم التفتيش على المنشآت للتحقق من استيفاء النسبة القانونية المقررة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بصفة مستمرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور التاسع : الرقمنة والتطوير التكنولوجي والتحول الرقمي

تحويل نظم العمل في كافة مجالات الوزارة إلى نظم رقمية وتم من خلال هذه المنظومة إعداد نظم: {تسجيل بيانات المصريين العاملين بالخارج - التشغيل بالداخل - راغبي العمل - العمالة غير المنتظمة - تراخيص عمل الأجانب - شركات الحاق العمالة - التشغيل بالخارج - التدريب المهني - التدريب الإداري - السلامة و الصحة المهنية - رعاية القوى العاملة - العلاقات الخارجية }.، وربط كافة مديريات العمل من خلال بنية تحتية متكاملة تشمل المديريات والمكاتب التابعة لها و التي تتضمن 27 مديرية عمل تم ربطها بالكامل وجارى العمل على تجهيز احتياجات الربط للمكاتب المتبقية .

إعداد نظام للتعلم عن بُعد لتطوير مراكز التدريب المهني بحيث ترفع من كفاءة المستفيدين من نظم التدريب المتاحة والاعتماد عليها في حالات الكوارث (مثال ذلك: مرض كورونا

الإنتهاء من إعداد وتصميم البوابة الالكترونية للموقع الرسمي للوزارة ، وجاري تجربته حاليا وتحليل البيانات تمهيداً لإطلاقه.

الإنتهاء من إعداد (3) خدمات جماهيرية لمنصة مصر الرقمية كمرحلة أولى ، وتجرى حاليا تطبيق تجربة على تشغيل خدمة " كعب العمل " الكترونيا تمهيداً لاطلاقها على منصة " مصر الرقمية " .

إطلاق البث التجريبي للبوابة الجيومكانية "GIS" بالتعاون مع " برنامج الغذاء العالمي " تنفيذا لخطة التحول الرقمي التي تنفذها الوزارة في كافة القطاعات التابعة لها،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور العاشر : مساندة المنشآت المتعثرة من خلال صندوق اعانات الطوارئ للعمال

قامت وزارة العمل من خلال صندوق إعانات الطوارئ للعمال بمساندة منشآت القطاع الخاص والقطاع العام التي تعثرت بسبب الظروف الاقتصادية.. بلغت إجمالي المبالغ التي تم صرفها واحد مليار وتسعمائة وستة عشر مليون جنيه مقسمة على القطاعات كان أبرزها قطاع السياحة أثناء الأزمات خاصة أزمة كورونا.

المحور الحادي عشر : المحور التشريعي

- إعداد مشروع قانون العمل والمعروض حالياً على مجلس النواب بهدف إقامة التوازن بين طرفي العملية الإنتاجية وتلافي سلبيات قانون العمل الحالي
- تنفيذاً لتوجيهات فخامة السيد الرئيس فإن الوزارة بصدد الدعوة لانعقاد المجلس الأعلى للحوار الاجتماعي للوصول إلى مزيد من التوافق على أحكام مشروع قانون العمل.

- إصدار قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي الصادر بالقانون رقم 213 لسنة 2017 لتنظيم العمل النقابي وإرساء مبدأ الحرية النقابية في مصر تنفيذا لأحكام الدستور الجديد والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر .

إصدار القانون رقم 142 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي الصادر بالقانون رقم 213 لسنة 2017 بهدف تخفيض الحد الادنى اللازم من عدد الأعضاء المسموح لهم بتكوين منظمة نقابية وإلغاء عقوبات الحبس .

إصدار القانون رقم 18 لسنة 2018 بشأن تمثيل العمال في مجالس إدارات الوحدات التابعة لشركات القطاع العام و قطاع الأعمال العام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرؤية المستقبلية للسنوات الخمس القادمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرؤية المستقبلية للسنوات الخمس القادمة

أولا : زيادة معدلات التشغيل :

خفض معدلات البطالة من 7 % إلى المعدلات العالمية التي تتراوح ما بين 5 : 6 % بالشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز تشغيل الفئات الأولى بالرعاية على المستوى المحلي مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة معدلات تشغيل الإناث بنسبة زيادة لا تقل عن 25 % من النسبة الحالية .

إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتشغيل ووضع الية مستدامة لمتابعة تنفيذها بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات ذات الصلة.
تعزيز الامتثال الكامل لمعايير العمل الدولية.

تطوير عدد (170) مكتب تشغيل بالمديريات، ويشمل التطوير الميكنة، وربط المكتب إلكترونيا وتأهيل وتدريب العاملين.

تعظيم الاستفادة من مواقع التشغيل الإلكتروني من خلال تنظيم عمليات التشغيل الالكتروني ومكافحة المواقع المزيفة ، وإطلاق موقع إلكتروني حكومي جديد للتشغيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيادة معدلات برامج التدريب التحويلي (وهو التدريب على مهنة جديدة تختلف في طبيعتها عن المؤهل الدراسي) بنسبة 40 % ، والعمل على زيادة المهارات القطاعية للعمالة المصرية.

إطلاق المنصة الوطنية لمعلومات سوق العمل المصري بهدف تجميع بيانات ومعلومات سوق العمل وتحليلها، والعمل من خلال نتائجها.

الامتثال لمعايير العمل الدولية يحقق استقرار في علاقات العمل داخل المنشآت وتوفير بيئة عمل جاذبة للاستثمار

ونستهدف تحقيق ذلك من خلال سرعة إصدار قانون العمل الجديد، ونشر ثقافة الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وإنشاء وحدة متخصصة بمتابعة المؤشرات الدولية مثل (مؤشر الحوكمة، والتنافسية، وغيرها) وزيادة تفعيل وحدة المساواة بين الجنسين المنشأة بالوزارة، والمجلس الأعلى للحوار المجتمعي، وتعزيز تفعيل خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً : مجال السلامة والصحة المهنية وتوفير بيئة عمل آمنة:

استكمال ميكنة وحوسبة كافة مكاتب تفتيش السلامة والصحة المهنية مكتب على ثلاث مراحل .

نشر الوعى بالسلامة والصحة المهنية وخاصة بين النشىء من خلال تقديم برامج توعية عن السلامة والصحة المهنية لطلبة المدارس، وإقامة الندوات.

تطوير وتحديث معايير السلامة والصحة المهنية والقرارات الوزارية في ذات الشأن بإعداد أدلة و أكواد خاصة للسلامة والصحة المهنية.

إستحداث وحدات اعتماد لمعايير واشتراطات السلامة والصحة المهنية بالمنشآت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: إعداد رؤية وطنية لاستشراف وظائف المستقبل:

تهدف الرؤية إلي معالجة التحول الرقمي العالمي والثورة الصناعية الرابعة وأثرها على الوظائف وحاجة العمال إلى مهارات جديدة تواكب الذكاء الاصطناعي.

تستهدف الوزارة إنشاء عدد (27) مرصد بحيث يغطي جميع مديريات العمل لإعداد أبحاث ودراسات الازمة لاتخاذ القرار (أجور - مهارات – احتياجات)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا: في مجال التدريب المهني:

الارتقاء بمنظومة منح شهادات قياس مستوى المهارة وترخيص مزاولة الحرفة ، وتجهيز مراكز جديدة للاختبارات ، ووضع معايير القياس وفقاً للمعايير الدولية ، بهدف الاعتراف الدولي بالشهادة ، ووضع نظام رقابي يضمن عدم إجتياز الإختبارات إلا لمن توافرت فيه المهارات اللازمة ، وإصدارها إلكترونيا ليتسنى الحصول على الخدمة المتاحة الإلكترونية من خلال منصة مصر الرقمية.

إتاحة الدورات التدريبية على الموقع الإلكتروني للوزارة بحيث يستطيع المتدرب التسجيل على موقع الوزارة في البرنامج التدريبي المتاح وفقاً لاحتياجاته.

إنشاء منصة التدريب الإلكترونية عن بعد وذلك بغرض الوصول إلي كافة الأفراد علي مستوي الجمهورية دون التقيد بالانتقال إلي مراكز التدريب المهني

القيام بتنفيذ برامج توأمة مع الجامعات التطبيقية العالمية ومعاهد التعليم التطبيقي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تابع مجال التدريب المهني:

إنشاء (5) مراكز تدريب مهني جديدة بالمحافظات

تطوير 187 ورشة تدريب في التركيبات الكهربائية ، وصيانة الدش والمحمول ،وميكانيكا سيارات ... الخ .

إنشاء مركز تدريب مهني كنموذج للعمل بالطاقة الشمسية يضم عدد من الورش والمهن والمهارات الازمة لسوق العمل

التركيز على التدريب على المهن المتعلقة بالطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي.

استهداف تجهيز (2 : 3) وحدة تدريب متنقلة في كل محافظة

مشاركة القطاع الخاص في التدريب المهني

مشاركة مراكز التدريب المهني الخاصة في عمليات التدريب طويلة الأجل (تتراوح بين ستة أشهر الي سنة) ، والاشراف علي برامجها ، ومتابعة تنفيذها بهدف تخريج 27 ألف متدرب في السنة على مهن حديثة ووفقاً لنظام التقييم بالجدارات والمهارات لسد إحتياجات سوق العمل المحلي والدولي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامساً: في مجال رعاية القوى العاملة وضمان تنفيذ أحكام قانون العمل:

تستهدف الوزارة زيادة معدلات التفتيش – خاصة بعد التحول الرقمي - بنسبة 15 % ، وتعظيم رسالة التفتيش التوعوية لطرفي علاقة العمل .

سادساً : في مجال حماية ورعاية العمالة غير المنتظمة:

1- تحويل حسابات العمالة غير المنتظمة إلى صندوق يضمن حوكمة إدارته ويعظم أوجه الصرف ويعزز إستثمار موارده .

2- استكمال حصر العمالة غير المنتظمة بكافة فئاتها (المقاولات - الزراعة الموسمين - المناجم والمحاجر - عمال البحر – صغار الصيادين) في المشروعات القومية على أرض الواقع باستهداف عدد 2 مليون وخمسمائة ألف سنوياً.

3- استكمال تسليم العمالة غير المنتظمة شهادة قياس مستوى المهارة وترخيص مزاولة الحرفة و إصدار بطاقة الرقم القومي بمهنة العامل واستهداف زيادة العدد بمقدار 500 ألف سنوياً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سابعاً : مجال التحول الرقمي:

- العمل على إستكمال الربط فيما بين مديريات العمل بالمحافظات ومركز المعلومات بالوزارة ليصل إلى معدل 100 %.
- الإسراع في الانتهاء من برمجة أعمال جميع الإدارات الفنية بالمديريات ومتابعة الإدارات المركزية بالوزارة لأعمال تلك الإدارات وإعداد تقييم لكل مديرية على حده.
- تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة بالاشتراك مع وزارة الاتصالات والعمل على تشغيل الخدمات للمواطنين من خلال التواصل مباشرة .
- العمل على وضع خريطة متكاملة بجميع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة للمواطنين .
استكمال مشروع حوسبة مكاتب تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية لتصل إلى 100 % .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner